كل اثنين

العقول العراقية وحدها تكبح الحرب الطائفية

ثائر كريم

لابد من أن أضم صوتي إلى أصوات الذين يقولون ان لاحرب طائفية ستنشب في العراق ، ليس لمجرد أن العراقيين عاشوا زمنا طويلا بعيدين عن هذه الحروب ، و ليس لأنهم ينتمون أساسا إلى نسيج اجتماعي متماثل صاغه تاريخيا منطق الجغرافيا وثقفته روح الحضارات الاولى و أحيته ازدهارات بغداد والموصل وسامراء والكوفة والبصرة ، وليس لان العراق منذ الازل حاضنة للتنوع بشريا ودينيا واثنيا وعشائريا.
تعود للتاريخ كل هذه الحجج ، ومنطق العقل العراقي المعاصر اقوى حجة منها.
لاشك في أن ثمة نهرا ، بل انهارا ، من الدم في تاريخ البلاد الحديث حفرها صدام حسين حفرا باسم (العروبة) مرة وباسم (التقدم) و (الازدهار) مرة أخرى وباسم (الدين) مرة ثالثة وباسم (العراق) مرات ، ولكنه ، في حقيقة الأمر أنتج نظاما من الشمولية الطائفية بها ولها، شمولية استفادت من ضعاف النفوس والانتهازيين والمجرمين من كل الطوائف والطبقات والاديان ، غير أنه ظل يعتمد . بالضرورة . على الأقرب مناطقيا وعشائريا والاهم عائليا ، فهؤلاء الاقربون بالذات هم من وفروا مصادر الثقة الاساسية للائتمان على هياكل السلطة والمحافظة عليها، وهم من انغمس اكثر غيرهم في مواردها الاقتصادية وسخر مراجعها السياسية.
و على الرغم من جبورت الشمولية الطائفية ، فان العراقيين . حين كانوا يتمردون على صدام حسين ونظامه . لم يكن تمردهم على أهل تكريت والرمادي وحديثة والموصل لمجرد انهم من طائفة محددة. كان من بين اهالي هذه المناطق نفسها كثيرون تمردوا على صدام حسين مرة ومرات.كان التمرد ، دوما ، تمردا على احتكار الدولة وثرواتها و إساءة استعمال السلطة و على الاستبداد بها و الاستفراد بالموارد و الاعتباط في الحكم و الحيف و القتل الأعمى والسجون و الإهانات المستمرة و الاستكبار والتعالي.
بينما كان النظام شموليا طائفيا في اساسه ، كان التمرد يتخذ باستمرار جوهر الكفاح الانساني ضد اللاعدل.
إن عقلاء تكريت والرمادي و الفلوجة وحديثة و ديالى والموصل يدركون هذه الاشكاليات جيدا. كيف لا يدركونها والمقابر الجماعية اكتظ بها العراق والفقر والاضطهاد في جنوب البلاد أعمى العيون والظلم في كردستان طفح به الكيل. يعرف عقلاء الناس هناك ان لا افق لهم وللبلاد قاطبة الا بترتيب اليات التمثيل السياسي العادل ، الذي هو بالضرورة تمثيل ديمقراطي. كيف لا يدركون الان ان وتائر العنف المسلط على المجتمع العراقي و المدنيين و مؤسسات الدولة وممثليها من الجيش والشرطة والوزارات والادارات ونواب السكان لا تفعل الا ان تزيد من لحمة الاصطفاف بين قوات الاحتلال وانصار العملية السياسية لعهد ما بعد شمولية صدام حسين الطائفية.
لعل المعضلة الصعبة التي تواجه عقلاء الناس في مناطق التوتر الرئيسة في العراق ، وبالذات في محافظات الانبار وديالى وبعض مناطق بغداد ، هي كيفية إخراج عملية التمثيل السياسي من اطارها العنفي المسلح (الذي ما برحت بعض القوى تسعى لاهثة لفرضه قسرا على كل الناس عبر مقولة " مقاومة الاحتلال المشروعة ") ودفعها في قنوات سياسية بحتة. ربما يدرك عقلاء الناس في هذه المناطق المتوترة ان لا افق ابدا في جعل القوة وسيلة لاخراج قوات الاحتلال من البلاد وترتيب عمليات التمثيل السياسي بما ينظم آليات الحقوق والواجبات بين الناس، بين كل العراقيين و الدولة. ولعل عقلاء الناس ، هنا ، يعرفون أن مسوغات المقاومة المسلحة (المشروعة) التي تجد مصداقيتها ، ببساطة ، في حق الشعوب في تقرير مصائرها بنفسها لابد ان تتحقق على المدى القريب ، ولكنها الآن تتداخل بصورة غير مريحة من جانبين : أحدهما أنها تتداخل مع حقيقة انكفاء المقاومة الى مناطق محددة محكومة بجذور طائفية وروابط عشائرية وتجارب سياسية تتقاطع مع أماني سكان مناطق اخرى يمتلكون بدورهم جذورا طائفية متباينة و ينخرطون في روابط عشائرية مختلفة بل (وهذا الاهم حصرا) لهم تجارب سياسية مغايرة تماما. ان تلك التجارب السياسية المختلفة ، إجمالا ، عن تجارب أكثرية (وليس جميع) سكان تكريت والرمادي وسواهما هي التي وقفت . وتقف الآن . وراء المواقف المتباينة من سقوط نظام الشمولية الطائفية وما بعده. لعل عقلاء الناس في هذه المناطق ، الذين تقوى أصواتهم الآن أكثر فأكثر (كما يبين المؤتمر العام لأهل السنة الأخير) يرون هذا البون الشاسع في التجارب والتباين في المواقف والاختلاف في المصالح ويدركون استحالة تجذير مبدأ المقاومة المسلحة وطنيا ما لم تتشابه الظروف الأخرى ، وهي لا تتشابه إطلاقا ، بل هي تقود يوميا- طالما بقي العنف واستطال الارهاب واستشرى القتل- الى خلاصات سياسية متناقضة.
من جهة مقابلة، لعل احدى معضلات العقل السياسي الشيعي الكبرى . ومنه حكومة إبراهيم الجعفري . تتمثل في كيفية دفع العملية السياسية باستعمال أسلوب المحاصصات اللاانتخابية طائفيا واثنيا وجهويا بطريقة تستكمل (ولاتخرب) نتائج انتخابات ٣٠ كانون الثاني.
هناك حاجة ملحة لحشد اكبر ما يمكن من الالتفاف الوطني حول العملية السياسية ، و لاسيما في مرحلة التكوين الدستوري للبلاد. ليست المشكلة في اسلوب المحاصصات اللاانتخابية بحد ذاته ، إذ انه ضرورة لابد منه في سياقات العراق المعاصرة. ان مشكلة اسلوب المحاصصات تتلخص في كونه أسلوبا بلا سوابق محددة وبلا ترتيبات واضحة وانه يدور في الكواليس بين نخب من الصعب تماما حسم درجة تمثيلها لهذا الطرف او ذاك. ليس من المستبعد ، والحال هذه ، أن تتم مهادنة أطراف سياسية تتقوى علانية بالارهاب وتستند اليه لتختطف لها دورا سياسيا محددا او ان يجري تضخيم اوزان نخب سياسية ذات تمثيل شعبي محدود ولكنها تعرف كيف تنفخ نفسها اعلاميا. وإذ تمتد مفاوضات اسلوب المحاصصة احيانا خلافا لفعل الانتخابات القاطع والمحدد يمكن أن تعرض درجة خطورة انهيار العملية السياسية او تلكؤها مصالح البلاد الكبرى ، و لا سيما الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ، إلى كوارث حقيقية. وهذا ، بالذات ، ما حصل في اعقاب الانتخابات، مثلا، حين كانت مفاوضات الوحدة الوطنية انتخابيا وطائفيا سببا رئيسا في تأخير تشكيل الهيئات الرئاسية و الحكومة و لجنة الدستور ولجان الجمعية الوطنية الاخرى ، فضلا عن عرقلة سير شؤون الدولة ومؤسساتها وتدهورها. من الضروري، أيضا، التذكير بان اعتماد مبدأ المحاصصة الحزبية بين الحزبين الكرديين الرئيسين كان سببا اساسيا لتجربة كردستان الماساوية في منتصف التسعينيات والحرب الداخلية التي قتلت مئات الالاف. في كردستان ، أرادت الأحزاب تطبيق قاعدة الفيفتي فيفتي. فماذا سيطبق الاخرون في بغداد؟
و فضلا عن المعضلة السابقة ، على العقل السياسي الشيعي ان يحدد للعلن خطوطه الحمر فيما يتعلق بامكانية تخريب مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والمدنية بفعل خضوع وولاء بعض منتسبيها ليس لدولة القانون العراقية بل لمنطق الاحزاب السياسية الخاصة وميليشياتها التابعة.
أما قوى اليسار الديمقراطي والليبرالية الوطنية فان عقلها الغائب وهشاشة أدائها صارت تزكم الانوف حقا. انها ترى بام اعينها كيف يتصاعد احتقان العراقيين لمئات الاسباب الامنية والخدمية والاقتصادية ولكنها تبقى منكفئة على نفسها ، لا أعمال فعلية ولا تنسيق ولا تحالفات بل ولاحتى بيانات فارغة. لا اعرف تفسيرا لذلك غير اختطاف هذه القوى من قبل قيادات لا تاريخية. تعرف هذه القوى جيدا ان حالة الاحتقان الحاد في المزاج النفسي الاجتماعي العام التي يمكنها ان تجد متنفساتها بانفجارات عفوية لم تكبح لحد الان الا بفعل اصرار عقول المرجعية الشيعية على ان تكون كبيرة عراقيا وراقية سلميا ومترفعة انسانيا لتقود الناس الى بر الامان. ان هذا الاصرار ، تحديدا ، هو احد العوامل الكبرى وراء الحيلولة دون تحويل الثارت العشائرية الى نزاعات طائفية على ما كانت عليه الحال في احداث المدائن. العقل اليساري الديمقراطي والليبرالي الوطني هو وحده الغائب في عراق اليوم.
العراق ، الآن ، بحاجة ماسة لكل العقول ، و لا سيما عقول عقلائه من كل المناطق والطبقات. العقول العراقية كبيرة ، وهي قادرة تماما على وقف مظاهر الاحتقان الموجودة هنا وهناك ، ويمكنها وحدها أن تطفيء أية شرارة طائشة أو قتل أعمى مغرض أو حرائق ارهابية.
لا قوات الاحتلال ولا كل العالم قادر على أن يحل محل العقل العراقي، فهو وحده الضامن لكبح الحرب الطائفية. ولكن ، لايمكن للعراقيين أن يتقدموا خطوة واحدة نحو المستقبل الا عبر نبذ منطق الشمولية الطائفية وكل مظاهرها. ويجب ان يتجسد هذا النبذ ، أولا وقبل كل شيء ، في تبني المنطق الوحيد المناسب ، وهو منطق دولة القانون واحترام حقوق الانسان.
وليبقى التنوع قائما في صلب النسيج العراقي وفق مبدأي وحدة الانتماء وحق الاختلاف.

ماذا لو مات ابو مصعب الزرقاوي ؟

يوسف ابو الفوز

قبل عام تقريبا (في ٢٧ حزيران ٢٠٠٤) ، نشرت مقالا في صحافتنا والمواقع الألكترونية العراقية تحت عنوان (وهم الزرقاوي) ، وعن هذا المقال شرفتني اطراف ارهابية بأن ارسلت لي تهديدا بالذبح بسكين غير حادة ، لانها تعتقد بأني مجرد عميل للاحتلال الامريكي تجاوز على قائد للمجاهدين.

في المقال المذكور، تناولت الفكرة التي شاعت في بعض وسائل الاعلام ايامها، والتي تقول بان المجرم الارهابي الاردني احمد فضيل الخلايلة المعروف باسم (ابو مصعب الزرقاوي)، ما هو الا وهم من صناعة قوات الاحتلال الامريكي والمخابرات الامريكية تسوقه لالهاء العراقيين.

والفكرة الاساسية التي عرضتها في المقال هي أن المجرم الزرقاوي حتى لو كان وهماً، وحتى لو كانت كل الدلائل والقرائن على وجوده ونشاطه القيادي الارهابي هي وهم آخر، فانه صار اسلوب عمل ولافتة تعمل تحتها كل عصابات الجريمة وفلول عفالقة البعث ومعهم جماعات التطرف الأصولي العراقية التي تؤوي وتدعم المتطرفين المتأسلمين من مرتزقة الارهاب الذين وفدوا من خارج العراق، وهم جميعا مسؤولون عن تلك النتائج المأساوية التي يعاني منها ابناء شعبنا من النشاطات الارهابية التخريبية التي تريد بنا العودة الى عهود عفالقة البعث وايامهم السود، وايقاف عجلة مسيرة بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي. الآن، وبعد ان تأكد للجميع ان هذا الوهم ما هو الا حقيقة، وفيما لو لم تكن المعلومات عن اصابته البليغة ونقله الى بلد مجاور ومشروع (المليون دعاء) بالشفاء وطول العمر للشيخ الزرقاوي ما هي الا مناورة ومحاولة للخداع لايقاف عملية البحث عنه، التي تتواصل من قبل القوات العراقية والامريكية، التي صارت تضيق الخناق على هذا الظلامي المجرم، فأن السؤال الذي يرد في البال: ماذا لو مات حقا المجرم ابو مصعب الزرقاوي؟ ان هذا بالتأكيد سيشكل ضربة قوية ناجحة لجبهة الارهابيين الظلاميين، ولكن هل ستتوقف العمليات الارهابية في حصد ارواح النساء والاطفال الابرياء؟
ان الباحث عن فئات المتضررين من انهيار النظام الديكتاتوري البغيض، الذين يحملون في الاعلام العراقي بجدارة صفة (فلول النظام)، سيجد انهم يشكلون جانبا مهما من قاعدة الارهاب في العراق، التي تتشكل من جبهة واسعة تتاجر بقضية مقاومة الاحتلال. هذه الفلول، النشطة وذات الخبرة، والمنظمة، والمدعومة من مراكز خارجية، المتحالفة في جبهة واسعة مع العناصر المتاسلمة المتطرفة الظلامية الداخلية والخارجية، المرتبطة مع مراكز الارهاب المتأسلم العالمي، لا يمكن ان تتوقف عن نشاطها التخريبي وتطوير اساليب عملها بمجرد وفاة احد قادتها او اعتقاله، انها ستواصل نشاطها بما في ذلك ايجاد زرقاوي او صفراوي جديد يتسلم راية الامارة والمشيخة ويصدر فتاوى الموت ويشحذ سكاكين التكفير التي يشهرونها ضد كل عراقي يسعى لتصفية تركة النظام الديكتاتوري المقبور والعمل على استكمال استقلال البلاد واستعادة السيادة الوطنية الكاملة برحيل قوات الاحتلال بالطرق الدبلوماسية من خلال وضع جدول زمني لمغادرة القوات الاجنبية العراق.
ان الضرر البليغ الذي لحق بفلول النظام، خصوصا بالعاملين في اجهزة النظام المقبور المخابراتية والامنية، لا يزال قائما، وخطر المثول امام المحاكم العراقية لنيل الجزاء العادل عن اعمالهم الاجرامية لا يزال قائما أيضاً. ان قبر الزرقاوي كفرد وفكر ونشاطات، وقبر اعوانه ومناصريه وحلفائه، والحد من نشاطهم التخريبي لا يمكن انجازه بالانتصارات العسكرية وحدها، وهي مطلوبة جدا ولها تأثيرها البالغ. ان الاجهاز التام على الارهاب في العراق وايقافه لا يتم الا بسلسلة من الاجراءات الحاسمة على الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي يجب ان تلجا اليها الحكومة العراقية، لتحقق بشكل متين وحدة وطنية سياسية واجتماعية مبنية على اسس المواطنة العراقية تسهم في العمل الجاد على إطفاء منابع الارهاب ونجاح خطط الحكومة في الجانب الامني، عندها لن يمكن لاي ظل لزرقاوي او صفراوي من حلفاء فلول النظام ان يجد الاجواء المناسبة له ليعمل وينشط، ما دام ابناء لعراق يعملون يدا واحدة، ارتباطا بالثوابت الوطنية بعيدا عن كل ما يسبب الفرقة والتناحر والشك والريبة.

قوى اليسار والديمقراطية وإمكانات العمل المشترك

باقر جاسم محمد

يقدم الواقع الراهن لقوى اليسار والديمقراطية وضعفها فرادى وتشتتها جماعة مسألة إمكانات العمل المشترك بوصفها قضية أساسية ملحة أمام هذه القوى جميعا وبدون استثناء. فلقد أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة حقائق مهمة تستدعي الوقوف عندها وتحليلها واستخلاص الدروس منها، لعل أبرز هذه الحقائق ما يأتي:
١- انحسار القاعدة الشعبية لهذه القوى مجتمعة لصالح مد شعبي كاسح للقوى الدينية (الطائفية) والقومية (العرقية)، ونعتقد أن ذلك كان نتيجة لعاملين أولهما الاستقطاب الطائفي القومي الذي أنضجته الممارسة السياسية في المرحلة التي سبقت سقوط الصنم ؛ والآخر هو الغياب شبه التام لهذه القوى عن الساحة السياسية الداخلية في تلك المرحلة نتيجة تحريم العمل السياسي ما أسهم في تضييق قاعدتها التاريخية وجعل تأثيرها في الأحداث التي أعقبت السقوط لا يعتد به من حيث سعة التأثير الجماهيري، ومن هنا جاء وصفها بـ(القوى النخبوية).
٢- ميل بعض القوى التي أعلنت أنها تتمسك بـ (الديمقراطية) و(العلمانية) منهجا للحكم وأنها ضد الطائفية السياسية إلى التحول عن مزاعمها المعلنة وذلك تحت تأثير الفشل الذريع في تحقيق أية مكاسب انتخابية، فمثلا حاول الدكتور عدنان الباججي والشريف علي بن الحسين كسب ود جهة طائفية معينة، كما سعيا إلى تمثيلها في مؤسسات الحكم المختلفة لكن النجاح لم يحالفهما، بينما كان البعض أكثر براجماتية وحصافة سياسية، ولكن دون أن يكون أكثر صدقية من السياسيين المذكورين سابقا، حين اختار أن ينضوي تحت يافطة طائفية قبل الانتخابات فضمن بذلك موقعا له في سدة الحكم، وذلك هو حال حزب المؤتمر الوطني.
٣- فشل القوى السياسية العلمانية التي أوكل إليها الحكم قبل الانتخابات، والتي استمرت فيه لما يقرب من ثلاثة أشهر بعدها، في إثبات كفاءتها وكونها بديلا حقيقيا لنظام البعث، وهي قد فشلت أيضا في إظهار نزاهتها في إدارة شؤون الدولة وفي تقديم صورة الحريص على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، كما سعت إلى التشبث بالبقاء في السلطة بشتى الطرق، ومنها التلكؤ في دعوة الجمعية الوطنية المنتخبة للانعقاد لأكثر من شهر، وكذلك طرح السيد أياد علاوي نفسه مرشحا لمنصب رئيس الوزراء على الرغم من علمه بانعدام فرصة تحقيق ذلك أمامه.
وإذ ننظر بعين الحقيقة إلى ما أفرزته الانتخابات من تركيبة سياسية، نرى أنها أسهمت في زيادة حدة الاستقطاب السياسي على أسس مذهبية وعرقية ما أسهم في زيادة حدة الاحتقان السياسي والأمني. ومن هنا تظهر أهمية قوى اليسار والديمقراطية والحاجة إليها بوصفها قوى تحفظ لحمة المجتمع العراقي، وهذا يفرض عليها توحيد صفوفها والقيام بعمل سياسي مشترك في المرحلة الراهنة. ونرى أن الأمر يتطلب، وقبل الشروع في مثل هذا العمل المشترك، القيام بجهد علمي دقيق للإجابة عن الأسئلة الآتية: ما المقصود بقوى اليسار ؟ وما المقصود بقوى الديمقراطية ؟ وما مدى الاختلاف بينهما ؟ وما آفاق العمل المشترك بينها ؟ وفي هذا السياق، نعتقد أن قوى اليسار اقتربت كثيرا من القوى الديمقراطية بالمعنى اللبرالي، كما اقتربت القوى الديمقراطية اللبرالية من التصورات الاجتماعية لقوى اليسار مما يضيق شقة الخلاف بينهما ويسهل عملية صوغ التصورات والبرامج السياسية المشتركة.
ونحن، هنا، لا نريد أن نشكك بالعملية الديمقراطية الجارية ولا بالأحزاب الفائزة، ولا نطالب بتخصيص حصة لقوى اليسار والديمقراطية في الحكومة على سبيل الهدية فنحن ضد المحاصصة، أو لغرض الزعم بوجود توازن بين القوى الاجتماعية المشاركة في الحكم فلسنا قطعة إكسسوار، كما لا ندعو إلى موقف سياسي سلبي بإزاء الحكومة الحالية قط، فذلك سيخدم بالنتيجة القوى المعادية للديمقراطية؛ وإنما نؤكد ضرورة ما تفرضه المرحلة الراهنة من ضرورة توحيد جهود القوى اليسارية والديمقراطية وذلك عبر خوض نضال فكري وسياسي مبني على أساس من برامج وطنية تؤكد القيم السياسية الديمقراطية الحقيقية التي تضمن وحدة الشعب العراقي وتعبر عن رؤى متميزة عما تطرحه الأحزاب التي فازت بالانتخابات والسعي الحثيث لتوسيع القاعدة الشعبية لقوى اليسار والديمقراطية ؛ فهذا هو السبيل الوحيد لتعظيم تأثير قوى اليسار والديمقراطية في العملية السياسية الجارية. ولكي تتوصل الأحزاب اليسارية والديمقراطية إلى مثل هذه البرامج، في تقديري، لابد لها من أن تقوم بالآتي :
١- أن تكون بنية هذه الأحزاب نفسها ديمقراطية، ومفتوحة على أبناء الشعب العراقي كافة، ومبنية على أساس من الانتخابات الحزبية، وأن تلتزم بقيم المواطنة العراقية منطلقا للعمل السياسي.
٢- أن تلتزم، قولا وفعلا، بالقاعدة الديمقراطية القائلة إن السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة هو صناديق الاقتراع، وأن تعمل على إشاعة ثقافة العمل الديمقراطي السليم بين الناس، وأن تحترم بصدق ما تفرزه الانتخابات.
٣- أن تعيد تقويم تجربة العمل السياسي المشترك في المرحلة السابقة على أساس من معطيات المرحلة الراهنة، وأن تدرك أن العمل المشترك ليس نتيجة ظروف آنية زائلة، وإنما هو ذو أبعاد مستقبلية متطورة.
٤- أن تعيد النظر بتقويم بعضها البعض الآخر، وأن تعيد تقويم القوى السياسية في الساحة العراقية كافة وبناء تحالفاتها على وفق الأسس السابق ذكرها، ولاسيما ما جاء في الفقرة (١) أعلاه، من دون أن يعني ذلك استعداء القوى والأحزاب السياسية الأخرى.
٥- أن تسعى لتوحيد رؤيتها، ما أمكنها ذلك، بخصوص القضايا الجوهرية الآتية:
أ- الموقف من شكل نظام الحكم.
ب- الموقف من استكمال سيادة العراق ومغادرة القوات الأجنبية.
ت- الموقف من التنمية الاقتصادية المستقبلية وكيفية ربطها بالتنمية الاجتماعية.
ث- الموقف من المشكلات السياسية والاجتماعية التي خلفتها ممارسات النظام السابق، ج. الموقف من القوى الاجتماعية والروحية ذات التأثير السياسي كالعشائر والمرجعيات الدينية.
ح- الموقف من القوى السياسية الإقليمية والدولية.
خ- أن تجعل من ممارسة العمل السياسي بين قواعدها من أبناء الشعب العراقي ذا طابع جبهوي مشترك فتعقد مؤتمرات حوارية مشتركة مفتوحة للناس كافة.
د- أن تستثمر ما أفرزته الممارسة النزيهة للمسؤولين الذين تصدوا لمناصب وزارية وقيادية في المرحلة التي أعقبت سقوط الصنم بوصفها نموذجا لما تطمح إليه من طريقة في الحكم.
ذ- أن لا تجعل تفنيد ودحض كل ما تقوم به الحكومة الحالية منهجا للعمل بصفتها معارضة، وإنما تسعى لتقديم رؤية موضوعية لأعمال الحكومة، فتنقد ما يستحق النقد وتشيد بما هو صحيح منها.
ر- أن لا تنغلق على إمكانات التحالفات السياسية مع الحكومة أو مع أية قوى أو أحزاب أخرى شرط أن يكون ذلك على أساس من برامج قوى اليسار والديمقراطية وبما لا يؤدي إلى تفكيك وحدتها، ليس تحقيقا لمكاسب ضيقة.
ز- أن تحرص على تفعيل دورها في النقابات والاتحادات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني، وأن تتعاون فيما بينها بروح الصدق والشفافية والعمل المشترك في حال العمل في صفوف هذه المؤسسات المهمة، فهي تسهم بالتعريف بالقوى اليسارية والديمقراطية وتظهر أهمية ما تنادي به من مبادئ للحياة السياسية السليمة، وهذا يسهم في توسيع قاعدتها الشعبية ويزيد من تأثيرها السياسي.
وأخيرا، نعتقد أن هذه المهمات الجسيمة لن يكتب لها النجاح ما لم تسهم كل القوى اليسارية والديمقراطية المؤمنة بضرورة المستقبل الديمقراطي للعراق في رسم السياسات المؤدية لتحولها من أمنيات إلى واقع فعلي. فهي، إذن، مهمات كبيرة وطموحة للقوى المؤمنة بها سبيلا لتجنيب البلاد احتمال التحول إلى نظام شمولي تحت أي مسمى كان.
ولذلك لا بد من الشروع فورا بما تقتضيه من إجراءات تنفيذية لتحقيق هذا المطلب الكبير، فالزمن عامل مهم، ولا سيما في العمل السياسي الطموح في الواقع العراقي الراهن.

العصيان المدني الأسلوب الأمثل للمعارضة والدفاع عن الحقوق

جميل عودة

تجربة العنف والعنف المضاد في العالمين العربي والإسلامي بدأت تفقد حرارتها. ولا ندري ماذا سيكون عليه المستقبل؟ فربما تسخن من جديد، وربما ستلفظ أنفاسها. الشيء الذي ندركه ان العنف المنتشر في بلادنا لم يحل مشكلاتنا بل زادها تعقيدا وحول حياة الشعوب الى مزيد من الاحباط واليأس والفوضوية.
واليوم قد يكون للتفاؤل وجود لان هناك ادراكاً جديداً لسلبيات العنف وتحولاً في منظومة القيم، ليس فقط لأن حكومات هذه الدول أخذت تزحف —طواعية أو كراهية- نحو النهج الديمقراطي وحسب، بل لأن الشعوب العربية والإسلامية اقتنعت في نهاية المطاف، بأن إستراتيجية المقاومة اللاعنفية هي السبيل الأمثل لاستحصال حقوقها السياسية والاقتصادية على وجهها الأصح.
فهل تتحقق مطالب شعوبنا المشروعة من حكومتها عندما تلجأ كتل المعارضة إلى استعمال العصيان المدني، وسيلة ضغط للتغيير؟
العصيان المدني هو، ببساطة، أن تعصي القانون وتطيعه في آن واحد، فهو أرقى صور التمرد والمقاومة والرفض والاحتجاج، ولكن بالشكل السلمي المتحضر. له صور متعددة، مثل أن يخرج المعارضون بشكل جمعي، وفي أوقات محددة، لإجبار السلطات الحاكمة على الانصياع لمطالب المحتجين الهادئين. ومثل رفض الموظفين للذهاب إلى دوائر الدولة والمدارس والجامعات والمصانع والمعاهد، مع إغلاق كل الأسواق والمحلات التجارية والأفران. ومثل امتناع سائقي السيارات العامة والخاصة ومحطات الوقود وسيارات الأجرة في داخل المدن وخارجها. ومثل أن يخرج (العاصون) وهم يرتدون الثياب السود أو البيض رجالا ونساء ولكن بهدوء، لا شعارات، لا صراخ، ولا نداءات معادية، ولكن عصيان بهدوء، وكالجلوس في الشوارع الكبرى، وعلى أرصفتها، وفي وسطها، ولكن بصمت.
يتوجب على ممارس العصيان المدني ان يكون هادئا مالكا لزمام نفسه حتى يتحقق هدفه، فعندما يمسك به رجال الأمن والشرطة لابد أن يكون مطيعا لهم تماما، يبتسم في وجوههم على الدوام، ولو سبوه أو شتموه؛ يجادلهم بالتي هي أحسن، أو يسكت؛ فان السكوت ابلغ من الكلام. إذا اقتادته مفرزة الشرطة إلى المعتقلات ومراكز الشرطة، لا يقاوم؛ لان المقاومة عنف والعنف ينافي جوهر العصيان المدني.
العصيان المدني هو أن يعاهد ممارس اللاعنف نفسه وضميره ووطنه بأن يتحمل المسؤولية بمفرده، وكأنه وحده في الساحة، ثم يحاول أن يقنع الآخرين بقضيته.
لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان المدني وسيلة لتحدي القوانين الجائرة؛ متخذا أسلوب اللاعنف، وجاء من بعده مارتن لوثر كينج، في إطار حركته المطالبة بالحقوق المدنية؛ فسار على خطى غاندي مبتكرا أسلوبي المسيرة والجلوس الاحتجاجيين، لخلق موقف متأزم مستحكم يُرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث.
ولكن، هل ينجح أسلوب العصيان المدني في دول تحبو في طريق الديمقراطية كالدول العربية والاسلامية؟
هناك من يرى أن اللجوء إلى العصيان المدني في الدول العربية والإسلامية كأسلوب متطور لانجاز المطالب وتحصيل الحقوق ما هو إلا ضرب من الخيال، وكلام سفسطة لا معنى له... فأنت تستطيع أن تتحدث عن العصيان المدني في دول مثل أمريكا وكندا وسويسرا وما شاكلها من دول العالم المتحضر، ولكن لا يمكن أن تتحدث عن مفهوم (العصيان المدني)، فضلا عن تطبيقه، في الدول (المتوحشة) كالدول العربية، إلا إذا كنت مجنونا؛ لان استعمال أسلوب اللاعنيف راسخ في الدول التي تكون معاييرها أسس العمل الديمقراطي وحقوق الإنسان وحرياته، وتحكيم مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعيين، أما في الدول العربية الجامدة أو الزاحفة نحو الديمقراطية، فلا يمكن اللجوء إلى هذا السلوك على سبيل الحقيقة، لاستبدال الحكومة المستبدة أو تغيير منهجها، لان قيام نهج العصيان المدني غير العنيف في هذه الدول يحتاج إلى ترويج ثقافة اللاعنف والعصيان المدني عند الجماهير والسلطة على حد سواء، وهو ما زال في طور التكوين، يموت حينا، ويفيق آخر. وبالتالي، فأن الكلام عن العصيان المدني في بلد عربي أو إسلامي، مثل مصر أو تونس، أو في الخليج العربي التقليدي، كلام قد لا يمت للواقع بصلة، فكيف تستطيع حشود مطوقة بطوق من رجال الأمن والشرطة ومكافحة الشغب وعيون الجواسيس والمخبرين السريين ولا تملك إرادتها في التعبير عن غضبها إلا في نطاق أسلوب العصيان المدني، أن تغير نظاماً مستبداً مسلحاً، لا يفهم إلا منطق القوة والعنف والسلاح؟
هل من عاقل كان يتحدث عن إزاحة حكومة البعث العراقية سابقا، أو عزل رأس النظام بطريق اللاعنف والعصيان المدني اللاغاضب؟، كلام اقرب إلى الهزل من الجد. قال متحديا كل الضمير العالمي: "لقد وصلنا إلى السلطة بقوة السلاح، ومن أراد انتزاعها منه إلى عليه أن يجرب حظه بقوة السلاح" هذا ما ذكره طارق عزيز!.
وخلاصة أنصار هذا الرأي أنهم يؤيدون عمل العصيان المدني أسلوباً حضارياً في إحداث التحولات السياسية، ولكن الحديث عنه في إطار الدول العربية حديث غير واقعي، إذ لم تترسخ قيم السلام واللين، ولا الإستراتيجية اللاعنفية في المجتمعات العربية.
بينما يرى آخرون أن العصيان المدني هو الطريق الأمثل للمقاومة السلمية، وهو الأسلوب الأسلم والأضمن لتغيير النظام حتى لو كان في دول متوحشة كالدول العربية بل ان ذلك اكثر جدوى لان هذه الانظمة الشمولية تعيش وتتغذى بالعنف والعنف المضاد، واللاعنف المضاد او العصيان المدني يشلها ويجعلها عاجزة ومكشوفة على حقيقتها. كما ان أساليب المقاومة اللاعنفية تتطور مع التطور الحضاري لسلم القيم الانسانية والثقافة والمعرفة، لأن قوة الاستبداد ووحشيته تنبع من تنامي الجهل والفوضى وبدائية المجتمع المدني.
ودراسة بسيطة لوقائع التاريخ العربي المعاصر تثبت لنا ان الثورات المسلحة والعنيفة تحولت الى حركات رعب ارهابية انقلبت على الشعوب المضطهدة لتتحول الى انظمة شمولية كاسرة التهمت حقوق الشعوب واجسادهم وثرواتهم، لان المقاومة العنيفة بالتجربة هي من افشل المقاومات على الإطلاق، بدليل أنها ظلت استثناء من قاعدة عامة، هي قاعدة السلم العام. وبالتالي، لا يشترط في قيام العصيان المدني في الدول العربية والاسلامية أن تكون المعارضة والحكومة قد اتفقتا على العمل اللاعنفي، لكي نقول بصحة الممارسة من الناحية النظرية، فسواء اقتنعت الحكومة والمعارضة معا أو إحداهما دون الأخرى، فان اللاعنف السياسي لابد أن يكون الخيار المتجدد للشعب في كسب الحقوق والحفاظ عليها، لانه يعبر عن قوة المجتمع المدني وقدرته على تنظيم نفسه وتنامي المعرفة السياسية وتطور الحس العقلاني في مقابل تدني الاحساسات العاطفية والحماسية والانفعالية، وهو يدل على تجذر المبادئ للمطالبين بحقوقهم وتفاعلهم العميق مع اهدافهم بالتحمل والصبر الطويل من دون ان يضحوا بها لصالح الوسائل والغايات الوقتية، فصاحب الهدف الأسمى يكون دائما على أهبة الاستعداد للتضحية بنفسه، ولا يسمح له في لحظة ضعف أن يؤذي أحداً ولو بالكلام، وهذا ما دل عليه سلوك الأنبياء والصالحين من هذه الأمة الذين آثروا الموت من أجل المبادئ.
يرى الإمام محمد الشيرازي أحد اكبر دعاة منهج اللاعنف واللاعنف السياسي أن الرسالات السماوية كافة كانت لها سياسة واحدة، هي سياسة اللين واللاعنف وغضّ النظر عن إساءة الآخرين. فهذا هابيل عندما هدّده أخوه بالقتل أجابه مباشرةً بجواب يكشف عن التزامه بسياسة السماء الداعية إلى اللين واللاعنف، حيث قال : (لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ((المائدة: ٢٨).
وعندما أمر الله تعالى نبيّه موسى (ع) ووصيه هارون (ع) بالذهاب إلى فرعون الطاغية، أوصاهما بالتزام اللين واللاعنف إبّان دعوته إلى الله، فقال عزّ من قائل: "فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً" (سورة طه: ٤٤). وكذلك التزم نبيّ الله عيسى(ع) بقانون اللين واللاعنف في دعوته، بل كان يوصي أتباعه به حيث قال لبعضهم يوماً : ؟ ما لا تحبّ أن يفعل بك فلا تفعله بأحد، وإن لطم خدك الأيمن فأعط الأيسر؟.
ولكي يتحول العصيان المدني الى حركة حقوقية احتجاجية شعبية ناجحة لابد من التأكيد على المبادئ الآتية:
-اعتبار العصيان المدني حقاً طبيعياً من حقوق الشعب، لا يمكن التنازل عنه بأية صورة من الصور.
-اعتبار العصيان المدني وسيلة حضارية من وسائل التحول السياسي والمعارضة في البلاد العربية والإسلامية.
– ضرورة تعميم العصيان المدني عبر نشر ثقافة اللاعنف وتنميط ادواتها واساليبها، وعبر تحولها الى قيم ثقافية راسخة في المجتمع والجماعات الكبيرة والصغيرة والاسرة.
– ضرورة توعية المواطن وخصوصا المواطن العربي بأهمية العصيان المدني كوسيلة من وسائل المطالبة بحقوقه المشروعة وممارسة المعارضة السلمية، وإخراجه من دائرة اللامبالاة والخوف وعدم تحمل المسؤولية.
– ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بتدريس الاسلوب وتعميمه على طبقات المجتمع كافة وبالتالي تحول قوة المجتمع او الاحتقانات الداخلية والنفسية الى قوة ايجابية لا تخريبية عنيفة.
– ضرورة تفهم السلطات العربية والإسلامية لأهداف العصيان المدني، وأخذها بنظر الاعتبار، والتأكيد على تحقيقها، لضمان مصالح البلاد إذ يتم احتواء التخريب والعنف والفوضى الناجمة عن الاحتقانات الغوغائية.
– ضرورة تطوير أدوات العصيان المدني واستحداث أساليب جديدة لأدائه على وجهه الصحيح.
– ان يجعل المجتمع المدني العربي والاسلامي العصيان المدني الاسلوب الاوحد في ممارسة المعارضة، مع ضرورة وجود مواثيق بين الدول الاسلامية تمنع ضرب وقمع التجمعات السلمية. – الاستفادة من الثورة التكنولوجية الجديدة المتمثلة بالانترنت لتعميم اساليب العصيان المدني ودعم الشعوب المقهورة التي تمارسه عبر نشر قضاياها واهدافها.
واخيرا نجد ان اللاعنف هو فلسفة قادرة على تحريك قوة العقل وطاقة المعرفة، وبالتالي القضاء على فوضوية الجهل والامية المتلبسة بالعنف والانفعال والحماس واللعب بالاهواء والعواطف.
العصيان المدني هو حركتنا المستقبلية التي تنبع من خياراتنا الذاتية نحو بناء مجتمع ديمقراطي تعددي قائم على حقوق المواطنة والمشاركة والعدالة.